

Distr.: General  
8 February 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة  
الدورة الرابعة والستون

البندان ١٤ و ١٨ من جدول الأعمال  
التراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان  
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها  
على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي  
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

### رسالة مؤرخة ٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

لقد أسفر النزاع المسلح المستمر بين أرمينيا وأذربيجان عن احتلال خمس أراضي  
أذربيجان تقريبا، وحول واحدا من كل ثمانية أشخاص في البلد تقريبا إلى مشرد داخلي  
أو لاجئ. وارثكت في سياق النزاع أخطر الجرائم الدولية مثل جرائم الحرب والجرائم ضد  
الإنسانية والإبادة الجماعية.

ففي شباط/فبراير ١٩٩٢، ارثكت مجزرة غير مسبقة بحق السكان الأذربيجانيين في  
مدينة خوجالي. وتلك المأساة الدموية، التي عرفت بعد ذلك بالإبادة الجماعية في خوجالي،  
شملت إبادة وأسر الآلاف من الأذربيجانيين، بينما دُمرت المدينة تماما.

وفي ليلة ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، استولت القوات المسلحة الأرمينية على  
خوجالي، بمساعدة كتيبة حرس المشاة رقم ٣٦٦ التابعة لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفياتية السابق التي كان معظم أفرادها من الأرمنيين. وحاول سكان البلدة ممن بقوا في  
المدينة قبل الليلة المأساوية أن يغادروا منازلهم بعد بدء الهجوم أملا في العثور على سبيل لأقرب  
مكان يسكنه أذربيجانيون. ولكن تلك الخطط لم تفلح. فقد دمر الغزاة خوجالي وارثكبوا



مجزرة بحق سكانها المسلمين بوحشية استثنائية. وأسفر ذلك عن مقتل ٦١٣ مدنيا، من بينهم ١٠٦ نساء و ٦٣ طفلا و ٧٠ مسنا. وأصيب ١٠٠٠ شخص آخر، وأُخذ ٢٧٥ شخصا رهائن. ولا يزال ١٥٠ شخصا من خوجالي في عداد المفقودين إلى يومنا هذا.

وبظهور أخبار وروايات الفظائع المرتكبة، تكشف مستوى الوحشية: فقد شملت الفظائع التي ارتكبتها القوات الأرمنية سلخ الرؤوس وقطعها وطعن الحوامل بالحرايب والتمثيل بالأجساد. وحتى الأطفال لم يسلموا من ذلك.

وينفي المسؤولون الأرمنيون مسؤوليتهم عن الجرائم التي ارتكبت أثناء النزاع، بما فيها المرتكبة بحق سكان خوجالي، حيث عملوا باستخفاف على تزوير الحقائق والإعلان عن تفسيرهم الخاص لها الذي لا يحيد عن الواقع فحسب، بل عن المنطق البسيط أيضا. ولكن أكرر الدعاية لن تتمكن أبدا من دحض الوقائع التي تصف حالة تتعارض تماما مع رواية الجانب الأرمني.

وبخلاف المعلومات الكثيرة التي بحوزة وكالات إنفاذ القانون في جمهورية أذربيجان، فإن مسؤولية أرمينيا توثقها أيضا العديد من المصادر المستقلة وشهود العيان على تلك المأساة. فقد أذاعت وسائل الإعلام الغربية باثتمزاز أخبار قتل سكان خوجالي الأبرياء بنيران المدافع الأرمنية العشوائية وغيرها من الأعمال الوحشية التي ارتكبتها القوات الغازية.

ونقل الصحفي البريطاني توماس دي وال عن وزير دفاع أرمينيا آنذاك ورئيسها الحالي، سيرج سارغسيان، ما قاله في اعتراف مستخف بالجرم: ”قبل خوجالي، ظن الأذربيجانيون أن ... الأرمنيين شعب لا يمكنه إيذاء السكان المدنيين. ولقد تمكنا من كسر ذلك [النموذج النمطي]“ (Thomas de Waal, *Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War* (New York and London, New York University Press, 2003, P.172)).

وبعد ذلك، وصف المؤلف ماركار ملكونيان في كتابه كيف كاد بعض سكان خوجالي أن يبلغوا مكانا آمنا بعد هروبهم لستة أميال تقريبا، ولكن ”الجنود [الأرمنيين] طاردوهم“. وواصل كلامه قائلا إن الجنود ”أستلوا عندئذ السكاكين التي طالما حملوها وأخذوا يطعنون“ (My Brother's Road: An American's Fateful Journey to Armenia (London and New York, I.B.Tauris, 2005), pp 213-214).

وتؤكد الوقائع المذكورة أعلاه أن الذبح المتعمد للمدنيين في بلدة خوجالي يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، بما في ذلك الأطفال والمسنين والنساء، كان يستهدف إبادة الجماعة لا لشيء إلا لأنهم أذربيجانيون. واختيرت بلدة خوجالي مسرحاً للمزيد من أعمال الاحتلال والتطهير العرقي في الأراضي الأذربيجانية، فُيُثِّت الرعب في قلوب الناس وتُخلق حالة من الهلع والخوف قبل المجزرة المروعة.

إن الإبادة الجماعية في خوجالي، إلى جانب الجرائم الخطيرة الأخرى التي ارتُكبت خلال النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، تنطوي إذن على مسؤولية الدولة التي تتحملها أرمينيا والمسؤولية الجنائية الفردية التي يتحملها المشاركون في الأفعال المذكورة وشركائهم ومساعدوهم.

إن السلام المستدام الطويل الأجل لن يتحقق دون عدالة. وذلك يتطلب تعهداً ثابتاً من الدول بالوفاء بالتزاماتها بمحاكمة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي الحالات التي تشكل فيها تلك الانتهاكات جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو حتى إبادة جماعية، وتسري عليها الولاية القضائية العالمية إزاء الجناة المزعومين، فإن من المهم الاضطلاع بملاحقة الأفراد من خلال النظام القانوني المحلي للدول المعنية والدول الثالثة أو من خلال المؤسسات الجنائية الدولية المختصة، حسب الاقتضاء، بينما تُنفذ مسؤولية الدولة عن طريق الآليات القائمة المشتركة بين الدول.

إن إنهاء الإفلات من العقاب ضروري ليس فقط لأغراض المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم الخطيرة، بل أيضاً من أجل تحقيق السلام والتوصل إلى الحقيقة والمصالحة وإعمال حقوق الضحايا.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ١٤ و ١٨ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أغشين مهديف

السفير

الممثل الدائم